خيارات وبدائل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل أزمة تراجع أسعار النفط

الدكتور: عبد الله قلش أستاذ محاضر- أ-
جامعة حسية بن بوعلي الشلف – الجزائر-
kabd.dz@gmail.com

ملخص:

يهدف البحث إلى تحديد الخيارات والبدائل المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل أزمة تراجع أسعار النفط وانعكاساتها السلبية على بيئة الأعمال، بناء على دراسة واقع هذه المؤسسات ودورها في التنمية واهم الفرص المتاحة أمامها والمخاطر التي تواجهها الناتجة عن أزمة تراجع أسعار النفط، ومن ثم تحديد الخيارات المناسبة للتكيف مع تلك الظروف البيئية المستجدة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأزمة النفطية، بيئة الأعمال، المزايا والمخاطر البيئية، نجاح ونمو المؤسسات.

Abstract:

The aim of this research is to identify appropriate options and alternatives for small and medium Algerian enterprises under the crisis of the collapse of oil prices, and their impact on the business environment, based on the study of the reality of these companies and their role in the development and the most important opportunities available to them and the risks resulting from the crisis declining oil prices, and then identify the appropriate options to adapt the new environmental conditions.

Keywords: Small and medium enterprises, oil crisis, business environment, environmental advantages and risks, success and growth of enterprises.

مقدمة:

لقد كان اهتمام الدولة الجزائرية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرهان عليها في تحقيق تنمية حقيقة والنهوض بالاقتصاد الوطني بالغا، إلى الحد تخصيص لها وزارة تهتم بتسيير شؤونها وتوفير المناخ المناسب لنشاطها وعملها وتحقيق نمو معتبر، وفي هذا الإطار قد اعتمدت الدولة عدة سياسات منها الدعم المالي ومنح القروض ومسح الديون والحماية الجمركية والتسهيلات الإدارية وغيرها.

فقد أتت تلك السياسات بثمار انعكست على قدرات تلك المؤسسات ما ساعدها في معظم الأحيان على الظهور والنمو وتوسيع نشاطها، ولكن في ظل تراجع أسعار النفط وما نتج عن ذلك من انهيار في مداخيل الدولة التي تعتمد بشكل أساسي على الجباية النفطية، مما دفعها للبحث عن سبل من اجل تقليص النفقات وتنويع المداخيل خارج قطاع المحروقات، فبات من الضروري اليوم المراهنة على تلك المؤسسات التي كانت تنشا وتنمو في كنف سياسات اقتصادية ومالية سخية، ليس فقط من اجل تقليص الدعم المالي والمزايا الاقتصادية المختلفة التي كانت تحظى بها، بل يجب عليها اليوم البحث عن سبل وطرق تعمل من خلالها على المساهمة في التنمية الاقتصادية بناءا على رفع مداخيل الدولة وزيادة حجم الاقتصاد الوطني وسد فجوة الطلب للبلد.

فقد أصبح اليوم من غير المنطقي البحث عن سبل الدعم المباشر وتوسيع حجم المزايا الاقتصادية من الحماية الجمركية وغيرها، فقد حان الوقت أن تتعلم تلك المؤسسات كيف تواجه المنافسة وان تبحث عن حلول وخيارات في إطار الاعتماد على الذات وبعيدا عن ثقافة الاتكال على دعم الدولة، وبدلا من ذلك أن تساهم هي في تحسين إيرادات الدولة ورفع المستوى المعيشي ودفع وتيرة النمو الاقتصادي.

فسياسة الدعم التي اعتمدتها الدولة بنوعيه الاقتصادي الموجه إلى قطاع الأعمال أو الاجتماعي هو الذي ساهم في نشر سياسة الاتكال والاعتماد المفرط على الدولة وكسر شوكة التحدي وتحمل الصعاب وشحذ الهمم، إضافة إلى انه لم يحقق أهدافه الأساسية المتعلقة بتكوين رأس المال وبناء قاعدة إنتاجية وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، فمازالت الجزائر منذ الاستقلال تعاني من تدني مؤشرات التنمية بمختلف أنواعها، وفي ظل هذه الظروف يجب على الدولة تغيير توجهاتها المبنية على الدعم المفرط لتلك المؤسسات وبدلا من ذلك لابد من توجيهها إلى دعم قدراتها الذاتية وتوظيفها في تحقيق النجاح والنمو.

فالمنافسة تفرض عليها العمل بجد وبراعة فائقة من اجل اكتساب مزايا تنافسية، خاصة وان الاستناد إلى دعم الدولة لم يعد بالإمكان الاعتماد عليه في ظل أزمة تراجع أسعار النفط وما نتج عنه من تدني الجباية النفطية التي ترتكز عليها الدولة في تمويل ميزانيتها، وفي ظل هذه الظروف والتي باتت تحمل تحديات وتهديدات وتعصف بالمزايا والفرص البيئية التي كانت تحظى بها تلك المؤسسات، يتعين علينا الآن البحث عن خيارات وبدائل تناسب هذه الظروف وتجعلها أكثر قدرة على التأقلم معها وبدلا من الفشل تصنع النجاح فالمؤسسات الناجحة هي التي تصنع من الأزمة فرصة ومن المخاطر نجاحات.

بناءا على ما سبق ومن اجل البحث عن مداخل فعالة يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد عليها في مواجهة المنافسة ورفع قدرتها على التجديد والتطوير، يمكن بحث وتحليل الإشكالية التالية:

ما هي الخيارات المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة المتوسطة في ظل الأزمة النفطية الراهنة وتراجع السياسات الحمائية وتقلص دعم الدولة؟

يمكن تجزئة السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني؟
- ما هي الفرص والمزايا البيئية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة النفطية؟
- ما هي التحديات والمخاطر البيئية التي تواجه تلك المؤسسات في ظل تراجع السياسات الحمائية ؟
- كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدعيم وتنمية قدراتها التنافسية بشكل يحقق لها النجاح والنمو بعيدا عن دعم الدولة ؟

ولتحليل إشكالية بحثنا هذا ننطلق من الفرضية التالية: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق النجاح انطلاقا من تفعيل قدراتها الداخلية وتوجيهها بشكل مناسب لاستغلال الفرص المتاحة،

فمن خلال تحليل واقع هذه المؤسسات من حيث عددها ومختلف العوامل والعناصر المكونة لبيئتها والخصائص التي تميزها، وبناءا على تحليل المخاطر والتهديدات التي تواجهها في ظل الأزمة النفطية يمكن اختبار هذه الفرضية بناء على دراسة الفرضيات الجزئية التالية:

- معدل تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متناقص في ظل الأزمة النفطية.
- حجم المزايا والفرص البيئية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تراجع مستمر نتيجة لتراجع مداخيل الدولة وتقلص الدعم والإنفاق الحكومي.
- كما أن التحديات والمخاطر في تزايد نتيجة لرفع الحماية الجمركية والاتجاه نحو اقتصاد السوق.
- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد على الكفاءات البشرية لتعزيز قدراتها التنافسية

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحليل وتحديد الخيارات المناسبة المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمكنها من مواجهة التهديدات البيئية والاستفادة من الفرص والمزايا في ظل تراجع دعم الدولة الناتج عن الأزمة النفطية.

ومن اجل ذلك فقد اعتمدنا على الدراسة التحليلية لواقع هذه المؤسسات ودراسة وضعية الجزائر في مختلف المؤشرات الدالة على تحديد خصائص بيئة الأعمال من حيث الفرص والتهديدات، متوصلين في الأخير إلى تحديد الخيارات المناسبة للاستفادة من تلك الفرص وتجنب التهديدات وتحسين فرص بقاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تخفيف آثار الأزمة النفطية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني والمساهمة في سد فجوة الطلب وتحقيق متطلبات المجتمع، ولها دور تكميلي للمؤسسات الكبيرة سواء العامة منها أو الخاصة، حيث لعبت ولفترة طويلة دورا في التشغيل والإنتاج وزيادة إيرادات الدولة، وبالنظر إلى طبيعة هذه المؤسسات والصفات التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، حيث تعتبر حسب القانون الجزائري على أنها: تمثل مختلف المؤسسات مهما كان وضعها القانوني سواء تعمل على إنتاج السلع أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية (القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001: 08)[1]، وبالتالي فهي تتصف بالخصائص التالية:[2]

- حجم العمالة قليل عادة لا يفوق 250 عامل.
- ضعف حجم رأس المال المستثمر.
- إنخفاض رقم الأعمال الذي لا يتجاوز 500 مليون دينار جزائري.
- ضعف الانتشار في الأسواق، وضعف تنوعها.
- ضعف حجم الأنشطة وقلة عددها وضعف تنوعها.
- ضعف التطور والتجديد التكنولوجي والاعتماد على التقنيات والأساليب الإنتاجية والإدارية القديمة.
- كما تتميز بضعف القدرة التمويلية ومحدودية مصادر التمويل.
- قلة الخبرات والمهارات البشرية.

ونظرا لمحدودية موارد هذه المؤسسات وأنشطتها وأسواقها فهي تتميز بضعف القدرة التنافسية. الأمر الذي دفع الدولة لإحاطتها بالعناية والدعم بمختلف أنواعه ما انعكس إيجابا على إمكانية ظهورها وتطورها في مختلف المجالات، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

طبيعة المؤسسات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المؤسسات الخاصة	245842	269806	293946	392013	455398	482892	511856	550511	601583	656949	716895
المؤسسات العمومية	874	739	666	626	591	557	572	557	557	542	532
الصناعات التقليدية	96072	106222	116347	126887	169080	135623	146881	160764	175676	194562	217142
المجموع	**342788**	**376767**	**410959**	**519526**	**625069**	**619072**	**659309**	**711832**	**777816**	**852053**	**934569**

المصدر: حبيبة مداس، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ص08و كمال وزيق، المؤتمر الدولي حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة الشلف، ص11.

الشكل رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

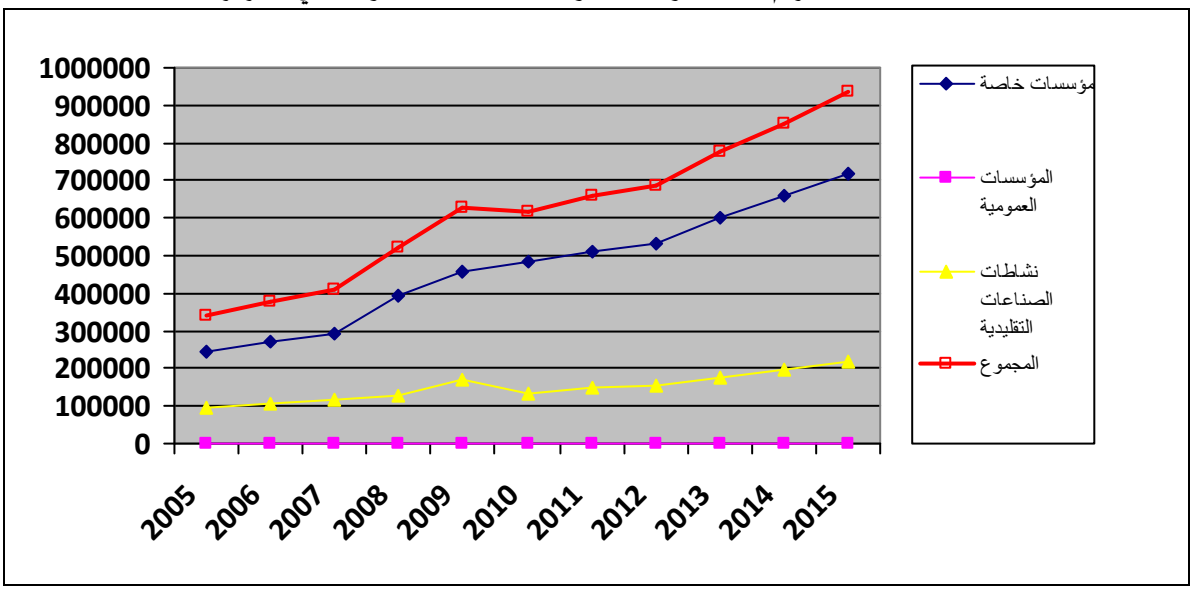

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر وخاصة في الفترة 2007 إلى 2010 وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بهذه المؤسسات ودعمها، ويرجع الارتفاع الحاد لعددها في هذه الفترة إلى السياسة الاستثمارية للدولة في قطاع البناء والأشغال العمومية التي أدت إلى تأسيس العديد من المقاولات، وهذا ما يظهر من خلال توزيع هذه المؤسسات حسب طبيعة النشاط كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الأنشطة الاقتصادية في الجزائر

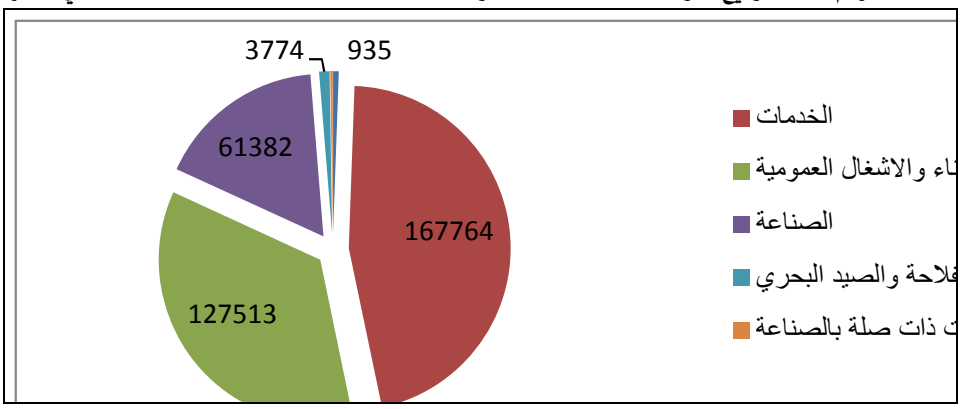

ومن خلال الشكل نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية احتل نسبة كبيرة من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الفترة 2007 إلى 2009، كما نلاحظ أيضا بدء تراجع في عدد هذه المؤسسات من سنة 2011 ، وهذا من تاريخ تراجع أسعار النفط وبالتالي تراجع النفقات الحكومية وتقليل الدعم الممنوح لهذه المؤسسات في إطار تقليص وترشيد النفقات العامة للدولة، الأمر الذي انعكس سلبا على إمكانية إنشاء وظهور هذه المؤسسات. من جهة أخرى نلاحظ تنامي عدد المؤسسات في مجال الخدمات واحتلالها أعلى نسبة وذلك بالنظر إلى طبيعتها التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة بالمقارنة مع المؤسسات الصناعية، كما يظهر الجدول رقم (01) تراجع مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب سياسة وتوجه الدولة نحو اقتصاد السوق والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد.

ويرجع اهتمام ودعم الدولة الجزائرية لهذه المؤسسات إلى دورها الكبير في التنمية الاقتصادية، حيث أنها تساهم إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها 3.06% من إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 1998 أي ما قيمته 294.99 دولار حسب إحصائيات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية الجزائرية[3]. وبلغت نسبة مساهمتها في القيمة المضافة سنة 1994 حوالي 53.5% من إجمالي القيمة المضافة أي ما يعادل 617.4 مليار دينار جزائري، كما بلغت قيمة مساهمتها في الناتج المحلي الخام 3015.4 مليار دينار جزائري سنة 2005. لتصل سنة 2007 الى3903.63 مليار دينار ما يعادل نسبة 80.80% من إجمالي الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات[4]، إضافة إلى مساهمتها في الحد من معدل البطالة ورفع معدل التشغيل، حيث بلغت نسبة العمالة بها ما يقارب 11% من إجمالي العمالة الوطنية سنة 2006 أي ما يعادل 1.252.707 عامل لتصل تلك النسبة إلى 17.03% من إجمالي مناصب الشغل سنة 2009 أي ما يعادل 1.6 مليون منصب شغل [5]. وهي وان كانت تمثل نسبة ضعيفة مقارنة بنظيرتها في تركيا التي بلغت نسبة مساهمتها 61.1% من إجمالي مناصب العمل إلا أنها تساهم في الحد من البطالة.

كما يمكن تصور دعم واهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حزمة من القوانين والتسهيلات المالية والإعفاءات الضريبية التي أقرتها سواء في إطار سياسة تشغيل الشباب أو تشجيع الاستثمار، ويمكن توضيح أهمها من خلال النقاط التالية:[6]

- الإعفاء من حقوق تسجيل العقود التأسيسية للشركات .
- تطبيق النسبة المخفضة بـ 5٪ من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار والموجهة للنشاطات الخاضعة لهذا الرسم.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية بالنسبة لكل عمليات اقتناء الأملاك العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

ونظير ذلك قد خصصت الجزائر مجموعة من الهيآت التي تسهر على دعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيق الإجراءات والقوانين التنظيمية التي أقرتها الحكومة في هذا المجال منها ما يلي:[7]

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).
- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) بمقتضى المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 06 سبتمبر 1996.
- الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي (ADS).
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة.
- الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005.

ثانياً- الفرص البيئية المساعدة على نمو ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة النفطية:

تعتبر بيئة المؤسسة على اختلاف أنواعها عامل مهم لتحقيق النجاح والنمو، بالنظر إلى ما يمكن أن توفره لتلك المؤسسات من فرص ومزايا، ونظرا لمحدودية الطاقات الإنتاجية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان بيئة الأعمال بما تشمله من مستويات وعوامل وقطاعات فإنها تمثل عامل نجاح أو فشل مهم لهذه المؤسسات.

فبيئة الأعمال الجزائرية الخاصة أو العامة تحمل الكثير من الفرص والمزايا التي يمكن أن تتيح لهذه المؤسسات البقاء والنمو والتوسع وهذا ما يمكن توضيحه من خلال ما يلي:[8]

– تتميز السوق الجزائرية بالاتساع والتنوع، وكبر الحجم وهذا من حيث الامتداد الجغرافي، بحيث تبلغ المساحة الإجمالية للجزائر حوالي 2.381.741 كلم^2 أي ما يعادل نسبة 16.77% من المساحة الإجمالية للوطن العربي[9]. إضافة إلى أن السوق الجزائرية تعتبر كبيرة من حيث عدد

السكان الذي قدر سنة 2013 حوالي 37.9 مليون نسمة وسنة 2015 حوالي 39.5 مليون نسمة ليفوق سنة 2016 قيمة 40 مليون نسمة أي ما يقارب نسبة 10% من إجمالي سكان الوطن العربي، إن كبر مساحة الجزائر وارتفاع عدد السكان يجعل من السوق الجزائرية أكثر تنوعا واتساعا من حيث الحجم[10]، ولذلك تعتبر ذات قدرة عالية على توليد الفرص التسويقية مما يتيح بدائل كثيرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل توسيع وتنويع أنشطتها، وصناعة النجاح ودعم قدراتها التنافسية.

- ومما يتيح أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرص التسويقية هو اتساع فجوة الطلب التي تتميز بها الجزائر، وهذا ما تعكسه مؤشرات التجارة الخارجية أي الواردات السلعية حيث تعتبر نسبتها مرتفعة جدا بالمقارنة مع باقي الدول.وهذا يدل على أن هناك حجم معتبر من الطلب المحلي غير مغطى من طرف الإنتاج المحلي، ونفس الشيء تظهره مؤشرات الفجوة الغذائية التي سجلت ارتفاع في معدل النمو السنوي. ويبين الجدول التالي تطور حجم الواردات الجزائرية بالمقارنة مع مجموعة من الدول العربية:

الجدول رقم (02): تطور الواردات الجزائرية بالمقارنة مع مجموعة من الدول

الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	39474724	39258323	40999891	47219728	50369388	54909970	60246000	51501000
تونس	24638375	19096173	22215369	23952126	22176099	24266395	24789000	20208000
الأردن	16871599	14075303	15262005	18301079	20691384	21549014	22962000	20503000
الإمارات	9011866	10204222	11688138	14681262	17953	18738	266726000	230000000

المصدر: إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية، صندوق النقد العربي، 2015، ص82.

الشكل رقم (03): تطور الواردات الجزائرية بالمقارنة مع مجموعة من الدول

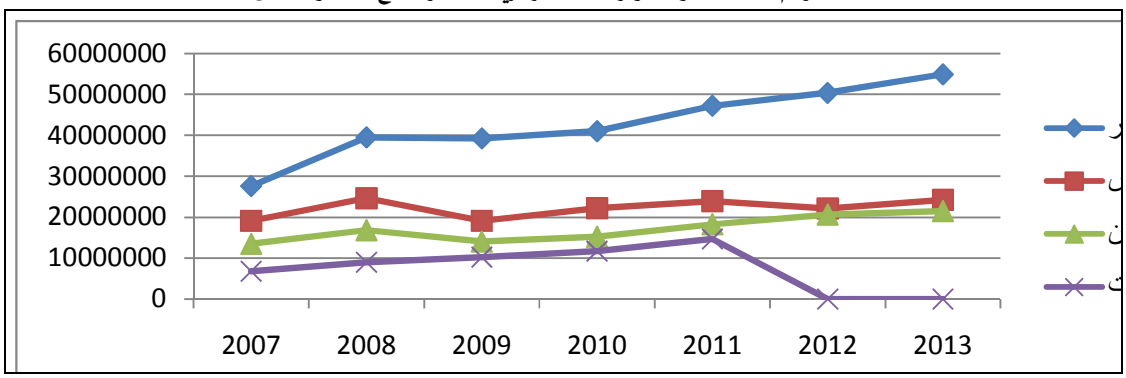

فمن خلال الشكل نلاحظ أن واردات الجزائر اكبر بكثير من بقية دول المقارنة وهذا إن كان في غير صالح الدولة إلا انه يعبر عن وجود فرص استثمارية وتسويقية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن لها استغلالها، كما تشير إلى انخفاض خطر المنافسة وخاصة الذي يمكن أن تشكله المؤسسات الكبيرة..

- وما يلاحظ أيضا أن البيئة التنافسية الجزائرية تتميز بانخفاض شدة المنافسة، وذلك لانخفاض عدد المؤسسات الاقتصادية من جهة ولصغر حجمها وضعف إنتاجها من جهة أخرى، مما يجعلها في معظم الأحيان تعجز عن تغطية الطلب المحلي، حيث توضح مؤشرات كثافة المنافسة المحلية عن ضعفها حسب إحصائيات 2008.[11] وما يدل أيضا على ضعف المنافسة المحلية قلة المؤسسات الاقتصادية الجديدة التي تظهر في الجزائر، فحسب مؤشر كثافة مؤسسات الأعمال الجديدة (الشركات المسجلة لكل 1000 نسمة) نلاحظ أن هناك ضعف شديد في هذه النسبة إذ استقر هذا المؤشر في قيمة 1 من سنة 2006 إلى سنة 2009 بينما وصل إلى 20 في قبرص و3 في ماليزيا و7 في سنغافورا سنة 2009.

- كما تتميز بيئة الأعمال الجزائرية بتعدد وارتفاع حجم الموارد الاقتصادية، من حيث الموارد البشرية التي تدل البيانات على وفرتها، كما تحتوي الجزائر على موارد طبيعية كالمحروقات والمعادن والمياه، إضافة إلى احتياطات من العملات الأجنبية[12]، وهذا بسبب انتعاش أسعار النفط التي انعكست على تحسن مداخيل الدولة، إلا أن تلك الاحتياطات بدأت تستنفذ بسبب تراجع أسعار النفط.

- كما تتميز أيضا البيئة الجزائرية بالميل إلى الاستهلاك، وارتفاع معدل الاستهلاك يرفع حجم المزايا والفرص التسويقية أمام المؤسسات الاقتصادية. ويتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانيات تسويقية تمكنها من تنويع وتوسيع أنشطتها الإنتاجية والتسويقية.

- كما تعتبر أيضا السياسات الضريبية والجمركية عوامل ايجابية للمؤسسات الاقتصادية، وهذا بفعل التوجهات الاقتصادية للجزائر التي تركز على تشجيع ودعم الاستثمارات المحلية[13] من خلال تبني سياسات التخفيض الضريبي، والإعفاءات الجمركية خاصة تلك التي تحظى بها

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى سياسات الدعم المباشر لبعض السلع وتشجيع الاستثمارات في بعض المناطق. والجدول التالي يبين تطور نسبة الإيرادات الضريبية بالمقارنة مع مجموعة من الدول العربية:

الجدول رقم (03): تطور نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات

الدول	2010	2011	2012	2013	2015
الجزائر	29.5	26.4	30.1	34.0	37.4
تونس	90.3	87.7	87.6	92.5	-
الإمارات	7.3	5.5	8.8	8.5	-

المصدر: تقرير تنافسية اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2016، ص38.

الشكل رقم (04): تطور نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات

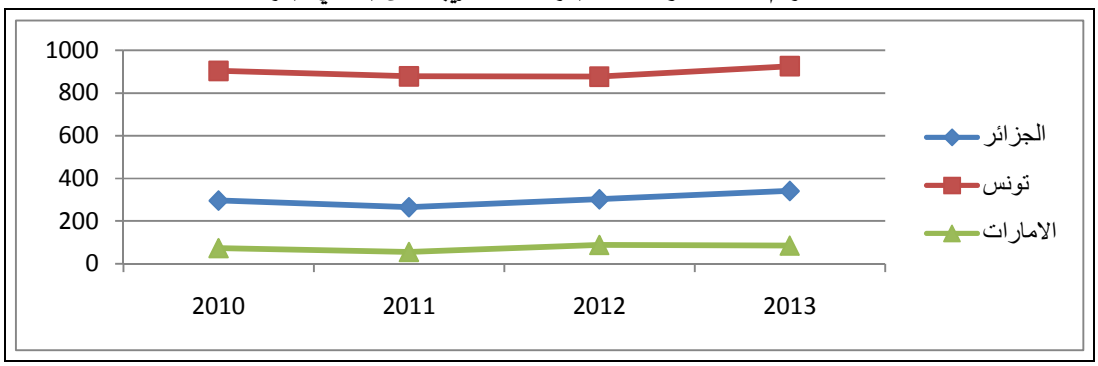

من خلال الشكل نلاحظ أن اعتماد الجزائر على الضرائب في تحصيل إيراداتها متوسط مقارنة ببعض الدول، وهذا يعني أن الضرائب التي تفرضها الدولة على المؤسسات بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة إذ تمثل هذه النسبة حسب إحصائيات 2015 19% فقط مقارنة بـ 25% على باقي الشركات[14]، مما يجعل هناك فرص لهذه المؤسسات في إعادة استثمار أرباحها والاعتماد على التمويل الذاتي، وخاصة الجزائر تقدم الدعم المالي والإعفاء الضريبي والجمركي من اجل تشجيع هذا النوع من المؤسسات.

- كما تتميز السوق الجزائرية بتجانس العوامل الثقافية والاجتماعية، كالدين واللغة وثقافة الاستهلاك والتسوق.

وإضافة إلى ما سبق هناك الكثير من المزايا التي توفرها بيئة الأعمال الجزائرية، كانخفاض تكلفة عوامل الإنتاج بما فيها الأجور، دعم الدولة لأسعار بعض المواد الاستهلاكية كالخبز والحليب والوقود.

هذه المزايا التي تتمتع بها بيئة الأعمال الجزائرية، تجعل أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصا متنوعة ومتعددة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق النجاح والنمو خاصة في ظل تراجع الدعم الحكومي الناتج عن سياسة ترشيد النفقات، هذا إذا ما نجحت في استغلال تلك الفرص، حيث يجب عليها دراسة بيئتها بشكل جيد وتوجيه قدراتها الداخلية لاستغلالها. وبالنظر إلى تلك المزايا والفرص التي تسخر بها بيئة الأعمال الجزائرية وتوفرها أمام المؤسسات الاقتصادية بما فيها الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذه المؤسسات لا تزال تعتمد على دعم الدولة ولا تزال فرص بقائها ونجاحها ضعيفة وتعاني الكثير من المشاكل الأمر الذي يقود إلى التساؤل عن طبيعة العوامل والمخاطر التي تعترض تلك المؤسسات وتحول دون نجاحها وهذا ما سنعمل على تحليله من خلال العنصر الموالي.

ثالثا: التحديات البيئية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة النفطية

لعبت بيئة الأعمال الجزائرية بما تتصف به من سخاء وتنوع في الفرص التسويقية واتساع الأسواق، دورا كبيرا في ظهور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين فرصها في النجاح والبقاء، وخاصة في ظل الرخاء الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال انتعاش أسعار النفط، الذي عزز توجه الحكومة نحو دعم هذه المؤسسات بكل الطرق والإمكانيات وتوفير لها التسهيلات اللازمة للعمل، إلا أن تلك الحظوظ بدأت تتقلص في ظل الأزمة النفطية وما نتج عنها من تقلص إيرادات الدولة وشح مواردها، حيث تشير الإحصائيات حسب صندوق النقد الدولي إلى تراجع وبشكل كبير للاحتياطات الرسمية مع التقلص المستمر في الفترة التي تغطيها هذه الاحتياطات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): إجمالي الاحتياطات الرسمية للجزائر والفترة التي تغطيها

السنوات	2013	2014	2015	2016
إجمالي الاحتياطات الرسمية (مليار دولار)	194	187.2	156.6	136.4
عدد الشهور التي تغطيها الاحتياطات	35.4	32.8	28.6	24.1

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص120.

الشكل رقم (05): إجمالي الاحتياطات الرسمية للجزائر والفترة التي تغطيها

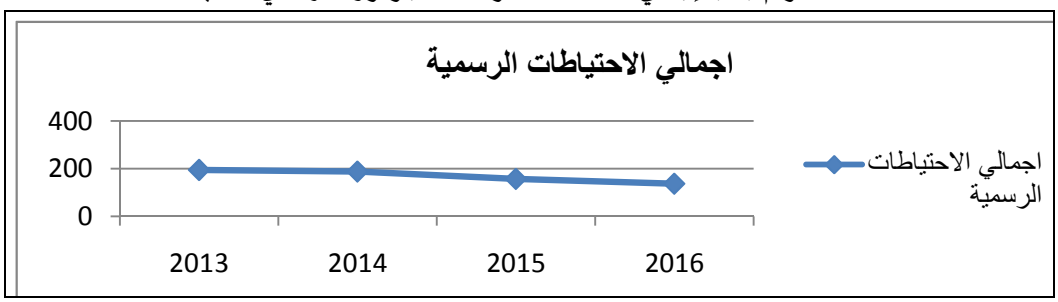

لقد أثرت أزمة تراجع أسعار النفط على مداخيل الدولة الجزائرية سلبا وبشكل كبير، ومن ثم على احتياطاتها الرسمية التي تظهر من خلال الشكل رقم (05) في تراجع مستمر، وذلك أن الدولة تعتمد على الجباية النفطية بشكل مفرط في تغطية مداخيلها ومن ثم فهي تتأثر بتقلبات أسعاره، كما تظهر أن قدرة تلك الاحتياطات على تغطية الواردات في تراجع مستمر حيث انخفضت من 35.4 شهر سنة 2013 إلى 24.1 شهر سنة 2016، وهذه الحالة المضطربة التي تعاني منها خزينة الدولة دفعتها إلى تقليص نفقاتها وهذا ما يمكن ملاحظته بوضوح من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (05): تطور الإنفاق الحكومي للجزائر كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي خلال الفترة 2013-2016.

السنوات	2013	2014	2015	2016
نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج الإجمالي	%36.8	%39.4	%42.5	%40.4

المصدر: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، إحصائيات، مارس 2016، www.andi.dz

فمن خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الإنفاق الحكومي كان في ارتفاع مستمر من سنة 2013 إلى سنة 2014 وبسبب الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات، ولكن في سنة 2016 عرف تراجعا وهذا نتيجة اثر سياسة التقشف التي اعتمدتها الدولة كرد فعل لمواجهة آثار أزمة تراجع أسعار النفط. وهذا سيكون له آثار سلبية على الدعم والتسهيلات التي خصصتها الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما بين تقرير بيئة الأعمال الصادر عن البنك الدولي سنة 2016 والذي يركز على مدى جاذبية الاستثمارات وتسهيل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتسهيلات في أداء الأنشطة الاقتصادية حيث بين أن الجزائر احتلت المرتبة 15 عربيا والمرتبة 163 عالميا[15]، وهذا يدل على أن بيئة الأعمال غير مناسبة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالنظر إلى مختلف العوامل المعيقة والتهديدات التي تحملها هذه البيئة ويمكن إبرازها فيما يلي:[16]

- رغم كبر حجم السوق الجزائرية من حيث الاتساع الجغرافي وعدد السكان إلا أنها تتميز بالفقر أي محدودية دخل الفرد، مما يؤثر سلبا على إمكانية المؤسسات لتسويق منتجاتها بأسعار مقبولة خاصة وان هذه المؤسسات تعاني من ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة صغر الحجم ونقص الخبرة وضعف تكنولوجيا الإنتاج، وهذا بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة التي تستطيع إنتاج وتسويق منتجات بجودة عالية وتكاليف منخفضة.
- ومن بين أهم العوامل البيئية المؤثرة سلبا على نشاط المؤسسات الاقتصادية بما فيها الصغيرة والمتوسطة هو الفساد بمختلف أنواعه، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الجزائر حصلت على قيمة سلبية في مؤشر فعالية الحكومة وقدرتها على محاربة الفساد وفرض القانون. ما يدل على تفشي الفساد في الجزائر بالأخص المجال الاقتصادي مما يؤثر سلبا على الكفاءة في توزيع الفرص الاستثمارية وعلى نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغبتها في تحسين الأداء. حيث يبين الجدول التالي حالة الجزائر في هذا المؤشر مقارنة ببعض الدول من العالم الثالث:

الجدول رقم (06): مكانة الجزائر في مؤشر فعالية الحكومة ومحاربة الفساد

الدول	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر سيادة القانون	مؤشر الفساد الإداري
الجزائر	-0.5580	-0.7565	-0.3708
الامارات	1.2212	0.7781	1.4378
تونس	0.1256	0.0387	0.0051
ماليزيا	1.2201	0.7569	0.4313
سنغافورة	2.4225	2.2332	2.5902

المصدر: تقرير تنافسية اقتصادات الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2016، ص28.

فنلاحظ من خلال الجدول أن حالة الجزائر سلبية في كافة مؤشرات الفعالية ومحاربة الفساد الأمر الذي يبين انتشار الفساد في الجزائر وعجز الحكومة على محاربته وخاصة في المجال الاقتصادي، علما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر تضررا من الفساد وذلك

لطبيعتها وصغر حجمها وقلة نفوذها. كما يؤثر سلبا على كفاءة توزيع الموارد والفرص بين مختلف المؤسسات مما يضعف فعالية الأداء الاقتصادي للبلد.

- كما تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص تهديدات من المؤسسات الأجنبية التي تتميز بقدرات تنافسية عالية وخاصة شركات متعددة الجنسيات التي تعد المسيطر الأكبر على الأسواق، وهذا ما يظهر من خلال تنامي وتطور حجم الواردات والاستثمارات المباشرة للمؤسسات الأجنبية في الجزائر. حيث وصل عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر في الفترة ما بين 2003 إلى 2015 حوالي 375 مشروعا بمبلغ 68 مليار دولار أمريكي وتمثل ما نسبته 21% من قيمة الاستثمارات الإجمالية[17]، وتظهر بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على النحو الآتي:

الجدول رقم (07): تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2011 -2014.

السنوات	2011	2012	2013	2014
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	22.108	23.607	25.298	26.786

المصدر: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات، مارس 2016.

نلاحظ أن توجه المؤسسات الأجنبية نحو الجزائر في تزايد مستمر مما يشكل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهديدات ومخاطر ويفرض عليها المسارعة نحو استغلال الفرص وتحسين الأداء وتعزيز تنافسيتها، بناءا على كسب رضا وولاء العملاء. لان تزايد عدد وحجم المشاريع الأجنبية الواردة إلى الجزائر يعبر عن تنامي شدة المنافسة الأجنبية التي تواجه المؤسسات المحلية وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة.

- ومن بين أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتعيق ظهورها ونموها وبقائها، تلك العراقيل الإدارية المتعلقة بعملية بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وضعف حماية المستثمرين، فقد بين تقرير التنافسية العربية الصادر عن صندوق النقد العربي قيمة الجزائر ضمن هذه المؤشرات سلبية، والجدول التالي يبين لنا قيمة الجزائر مقارنة بمجموعة من الدول على النحو الآتي:

الجدول رقم (08): مكانة الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال بالمقارنة مع مجموعة من الدول

الدول	بدء النشاط التجاري	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين
الجزائر	-1.665	-1.968	-1.071	-1.940
الإمارات	-0.044	1.490	0.423	0.505
تونس	0.355	-0.129	-0.075	0.453
ماليزيا	1.197	0.911	2.167	1.729
سنغافورة	1.922	0.775	1.606	2.048

المصدر: تقرير تنافسية اقتصادات الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2016، ص31.

ويظهر من خلال الجدول أعلاه أن وضعية الجزائر في المؤشرات الأربع سلبية وهي اقل من بقية الدول ما يجعل صعوبة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل أداء أعمالها من حيث سهولة بدا النشاط أو تسجيل الملكية أو الحصول على الائتمان أو الحصول على الحماية اللازمة للاستثمار. الأمر الذي يصعب عملية ظهور هذه المؤسسات ونموها وتوسعها وتوفير الموارد اللازمة لها.

- ارتفاع معدل التضخم مما يؤثر سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبين الإحصائيات ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر وخاصة في السنوات الأخيرة، والجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم خلال أربع سنوات للجزائر مع مجموعة من الدول:

الجدول رقم (9): تطور معدلات التضخم في الجزائر

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات: تقرير التنافسية العربية، صندوق النقد العربي، 2016،ص،38، **الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر "نشرة ديسمبر 2016.**

ويظهر من خلال الجدول أعلاه ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر والتي تراوحت بين 3.9 و8.9، كما وصل هذا المعدل في الجزائر سنة 2016 إلى 6.4، وهذا ما ينعكس سلبا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- كما تعاني الجزائر من ضعف الاستقرار السياسي والأمني الناتج عن التهديدات الأمنية والتغيرات الحكومية المتتالية وما نتج عنه من تغيير في السياسات.

- كما يتميز المستهلك الجزائري بميله وتفضيله للمنتجات الأجنبية على المنتجات المحلية، مما يجعل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تواجه صعوبة تسويق منتجاتها. إضافة إلى انتشار السوق السوداء[18]. وارتفاع معدلات الأمية، وهذا ما يعتبر عائق أمام فعالية تطبيق الأنشطة التسويقية وخاصة التسويق الالكتروني، الذي يعتبر أكثر فعالية واقل تكلفة مما يفوت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الخدمات التسويقية الالكترونية.

- كما تعاني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حد ذاتها من مشاكل تنظيمية وتسويقية، تحول دون ترقية وتدعيم تنافسيتها، وأهمها عدم الاهتمام بالتسويق وتفعيل أساليبه وتقنياته، إضافة إلى صغر الحجم ومحدودية الموارد، وضعف تكنولوجيا الإنتاج وعدم الأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة النماذج والأساليب التسويقية مع ثقافة المجتمع الجزائري وذلك نتيجة عدم الاهتمام بدراسة خصائص ومطالب السوق لكونها عمليات تتطلب تكاليف ضخمة ليس بمقدور هذه المؤسسات تحملها[19].

- ضعف القدرة على الإبداع والابتكار والتجديد مما يجعلها اقل قدرة على التكيف ومواكبة التغيرات والتطورات البيئية[20].

- انحصار مصادر التمويل بسبب إحجام البنوك عن تقديم التمويل اللازم لتأسيس وتشغيل المنشآت الصغيرة بشروط تلائم وضعها وقدراتها. ورغم التسهيلات المالية والقروض التي أقرتها الجزائر وخصصتها من اجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الشباب على إنشاء مشاريع استثمارية ، إلا أن ذلك يبقى غير كافي في توفير الائتمان المناسب لهذه المؤسسات وخاصة بالنظر لطبيعتها، وهذا ما يؤكده تقرير تنافسية اقتصاديات الدول العربية الصادر عن صندوق النقد العربي، والذي اظهر مؤشر الائتمان للجزائر بقيمة سالبة وهي قيمة متدنية مقارنة ببعض الدول كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (10): وضعية الجزائر في مؤشر منح الائتمان للقطاع الخاص بالمقارنة مع مجموعة من الدول

الدول	الجزائر	الإمارات	تونس	ماليزيا	سنغافورة
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	-0.62	0.86	-0.59	1.78	1.57

المصدر: تقرير التنافسية العربية، صندوق النقد العربي، 2016،ص38.

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لوضعها في فترة الرخاء فكيف يكون في حالة الأزمة النفطية وما ترتب عنها من تقليص الدعم المخصص لها من طرف الدولة، فهي مؤسسات لا تستطيع الحصول على التمويل الكافي من البنوك بسبب نقص الضمانات التي توفرها والناتجة عن حداثتها وصغر حجمها [21].

- عدم توفر المقومات الكافية للبنية الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة، كذلك ضعف البيانات المتوفرة عنها وعن الأسواق التي تتعامل معها سواء في مجال مدخلات الإنتاج أو المنتجات النهائية.[22] وبالإضافة إلى ذلك ندرة المواد الأولية الضرورية للإنتاج، لان الجزائر تعتمد بشكل كبير على الاستيراد في توفير احتياجاتها وفي ظل محدودية الدولة وضعف قدرتها على توفير العملة الصعبة يؤدي إلى ضعف قدرتها على استيراد المواد بمختلف أنواعها، وهذا ما يظهر من خلال تقليص فاتورة الاستيراد. كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة الحصول على الأراضي والمحلات والموقع المناسب وتجهيزه للنشاط ومشكلة الحصول على مواد البناء وارتفاع تكلفة نقل المواد الأولية والمنتجات النهائية[23].

بالنظر إلى حجم الفرص والمزايا التسويقية التي تحملها البيئة الجزائرية من جهة والى التهديدات والمعوقات التي تتميز بها، يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الاتجاه نحو دعم تنافسيتها واكتساب ميزة تنافسية من خلال البحث عن بدائل وخيارات مناسبة لدعم قدراتها المالية والإنتاجية والتسويقية وقدرتها على التجديد والتطوير، وهذا ما سيتم مناقشته من خلال العنصر الموالي.

رابعا: آفاق نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

بالنظر إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطموحها إلى النمو والبقاء من جهة، وبالنظر إلى خصائص ومميزات بيئة الأعمال الجزائرية وما تتضمنه من فرص ومزايا وتهديدات وعراقيل، يتعين على هذه المؤسسات البحث عن بدائل مناسبة في ظل الأحداث التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة كتراجع أسعار النفط وما نتج عنه من تقليل الإنفاق والدعم الحكومي، فيجب عليها تبني خيارات فعالة تمكنها من دعم قدراتها الإنتاجية و الابتكارية والتسويقية والتمويلية على حد سواء، خاصة إذا نظرنا إلى ما يمكن أن ينتج عن تزايد الانفتاح الاقتصادي ورفع الدعم والحماية الاقتصادية.

فسياسة الدعم التي تنتهجها الحكومة للمؤسسات منذ عدة عقود لم تأتي بالأهداف التنموية المرجوة ولم تحقق الإقلاع الاقتصادي المنشود، بل على عكس ذلك انعكست سلبا على الأداء الاقتصادي للبلد الأمر الذي أثقل كاهل الخزينة العمومية ونمى روح الاتكال على الدولة وقتل المبادرة نحو تحسين الأداء ورفع الفعالية، خاصة وان بعض الدراسات وعلى رأسها الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1985-2004) التي شملت 40 دولة نامية أكدت أن زيادة الحوافز الضريبية للشركات لا يساهم بشكل كبير في إنعاش التكوين الرأسمالي ورفع معدل النمو[24]، وفي المقابل يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر تهديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعلى الدولة وتحت

الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها اليوم وفي ظل تراجع أسعار النفط وتدني المداخيل التراجع عن سياسة الدعم ودفع تلك المؤسسات لان تفعّل سياساتها وتنمي قدراتها الذاتية، والاتجاه لتبني خيارات أكثر حزما وفعالية في تحقيق النجاح والمساهمة أكثر في التنمية، ومن هنا تجد هذه المؤسسات عدة خيارات نوضح أهمها فيما يلي:

- خيار دعم القدرة على التجديد والتطوير: سواء ما تعلق بالمنتجات أو عمليات الإنتاج أو أساليب التسويق والإدارة وغيرها، فبالنظر إلى ضعف القدرات المالية والبشرية لهذه المؤسسات على تخصيص مصلحة أو وظيفة للإبداع والتطوير الذاتي، فيمكن أن تلجا إلى إقامة شراكة واتفاق مع مخابر البحث التابعة للجامعات ومعاهد البحث العلمي، وخاصة أن عدد الجامعات ومعاهد البحث العلمي متوفر بشكل كافي لتغطية حاجات تلك المؤسسات، فهي في تطور مستمر وهذا ما يوفر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص واسعة من اجل اعتماد شراكة بينها وبين تلك الجامعات، حيث تبين الإحصاءات المتضمنة في تقرير التنمية العربية تنامي في عدد الجامعات بالجزائر وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور عدد الجامعات في الجزائر

السنوات	قبل 1950	1973	1993	2003	2008	2017
عدد الجامعات	1	3	13	14	19	50

المصدر: تقرير التنمية العربية (نحو منهج هيكلي لإصلاح اقتصادي)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الأول 2013، ص207.

ففي ظل انحصار دعم الدولة لتلك المؤسسات وبالنظر إلى ضعف قدرتها التمويلية، بحيث يصعب عليها تمويل أنشطة البحث والتطوير، فيجب عليها الاستفادة من خدمات معاهد البحث العلمي والجامعات التي يقدر عددها بنحو 106 مؤسسة حسب إحصائيات وزارة التعليم العلي والبحث العلمي، ويتعين على الدولة العمل على الربط بين الجامعات وهذه المؤسسات من خلال الآليات التالية:

- الاعتماد على الملتقيات والمؤتمرات العلمية والندوات، وهذا يتيح تبادل الخبرات والمعارف بين الطرفين فتلك المؤسسات يمكنها تزويد الطلبة بمعارف وخبرات تطبيقية، في حين يمكنها هي الاستفادة من المعارف الأكاديمية والنظريات والدراسات المتوصل إليها حديثا.
- إقامة معارض في الجامعات وتنظيم أبواب مفتوحة من طرف مخابر البحث العلمي لعرض خدماتهم البحثية والتطويرية التي يمكن لهذه المؤسسات الاستفادة منها في مجال تحسين المنتجات والعمليات وأساليب الإدارة والتسويق والتكوين وغيرها.
- دعوة مسئولي وموظفي المؤسسات لزيارة مخابر البحث من اجل الاطلاع على مختلف الدراسات واهتمامات وأنشطة تلك المخابر والاستفادة منها في تحسين الأداء وتطوير أساليب العمل والمنتجات. أو تحديد مجال التعاون بين تلك المؤسسات والمخابر وعقد الاتفاقيات.
- زيارة الباحثين إلى المؤسسات من اجل دراسة المشاكل التنظيمية التي تعاني منها وطرق ترقية وتحسين الأداء والمنتجات
- اللقاءات المباشرة بين الطرفين والتفاهم عن آلية تبادل الخدمات بحيث تعرض المؤسسات على مخابر البحث مشكلات معينة أو آفاق تطوير منتجات معينة كمبادرة من أعضاء مخابر البحث لطرح أفكار تخص تطوير منتجات قديمة أو ابتكار منتجات جديدة أو تحسين طرق وأساليب الإنتاج والإدارة. أو التفاهم من اجل العمل على تكوين وتدريب العمال.

فالكثير من البحوث والمؤلفات والجهود البحثية التي يقوم بها باحثين في الجامعات ومخابر البحث لا يتم الاستفادة منها، فيمكن توجيه تلك الجهود نحو معالجة مشكلات حقيقية تنظيمية أو إنتاجية أو تسويقية أو غيرها تستفيد منها المؤسسات الاقتصادية وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. شريطة أن يكون تعاون حقيقي وفعال بين الباحثين وإدارة تلك المؤسسات.

ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من جراء هذا الربط في الجوانب التالية:[25]

- الحصول على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من الجامعة، حيث يمكن هذا التعاون المؤسسات من استقطاب الكوادر المتفوقة أو الاستفادة من خدماتها من خلال التربصات والزيارات الميدانية التي يقوم بها الطلبة الذين هم بصدد إعداد مشاريع نهاية الدراسة.
- الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بمجالات نشاط المؤسسات.
- نقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات وأساليب عمل موجودة.
- يؤدي التعاون على المدى البعيد إلى التقليل من الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة وتقليل النفقات وزيادة المردود الاقتصادي لهذه المؤسسات.
- التعرف على اتجاهات الأبحاث ونتائجها الأمر الذي يتيح لتلك المؤسسات متابعة ومسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة بأدنى تكلفة.
- إمكانية استخدام وتشغيل مخابر البحث التي تتوفر بالجامعات، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات العلمية الأخرى.

ويعتبر مجال البحوث التطبيقية ذات الصبغة التقنية من أهم أوجه التعاون بين الجامعات والمؤسسات، إضافة إلى الأبحاث الخاصة بسلوك العاملين أو المشكلات الإدارية أو التمويلية أو التسويقية. ويمكن أن يأخذ التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات عدة أشكال منها:

- الاستشارات: سواء كانت رسمية في شكل عقود بين المؤسسة والجامعة أو غير رسمية أي بين المؤسسة والباحثين.
- الاستفادة قدر الإمكان من التطبيق العملي والتربصات الميدانية التي يقوم بها الطلبة والباحثين من اجل انجاز بحوثهم ومذكرات تخرجهم، وهذا من خلال السماح لهم بمعالجة القضايا والمشكلات في هذه المؤسسات وتقديم لهم يد العون والمعلومات الضرورية للقيام بتلك الدراسات.
- الشراكة البحثية وهذا من خلال إبرام عقود واتفاقيات بين المؤسسات والجامعات في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة.
- الاشتراك في رعاية وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والندوات و ورش العمل.

إن لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تعزيز العلاقة مع الجامعات أمر مهم من اجل دعم قدرتها على البحث والتطوير، وتخفيض نسبة الاعتماد على دعم الدولة لها.

وبالإضافة إلى هذا الخيار الذي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد عليه كبديل لتطوير وتحسين قدراتها التنافسية، يمكن أيضا تبني الخيارات التالية:

- خيار تطوير وتنمية المورد البشري من خلال التدريب والتكوين، سواء بالاعتماد على التدريب الداخلي أو بالاتفاق مع الجامعات ومراكز التكوين المهني وغيرها، فتكوين وتدريب الموارد البشرية ينعكس إيجابا على أداء تلك المؤسسات ويجعلها قادرة على كشف ومواجهة المشكلات وحلها كما يمكنها من تطوير وتحسين أساليب العمل والمنتجات.
- الاعتماد على الكوادر والكفاءات العالية سواء على المستوى الإداري أو التقني وفي كافة المجالات، فغالبا نجد أن هذه المؤسسات تعتمد على مبدأ اقتران الإدارة بالملكية الأمر الذي يفوت عليها فرصة الاستفادة من خبرات الغير في مجال التسيير والتسويق وغيرها، إذ نجد أن صاحب المؤسسة هو الذي يقوم بمختلف الأعمال ويحتكر السلطة والمسؤولية داخلها مما يجعلها اقل كفاءة في استغلال الفرص والقدرات المتاحة. أما إذا ما فتحت هذه المؤسسات المجال أمام أفراد ذوي كفاءات يمكنها تحسين القدرات التنافسية وتحقيق النجاح.
- خيار تطوير المنتجات ودعم القدرات الإنتاجية وتحسينها، كشرط ضروري لمواكبة ومسايرة التغيرات والتطورات البيئية.
- خيار تطوير وتحسين أساليب التسويق والقيام بدراسات السوق للحصول على المعلومات المناسبة التي تمكنها من تطوير منتجاتها وبناء سياساتها التسويقية والإنتاجية بما يتوافق مع خصائص ومتطلبات المجتمع الجزائري، ويمكن الاعتماد في ذلك على الشراكة والاتفاق مع المؤسسات الجامعية من اجل تخصيص باحثين في مستويات مختلفة لدراسات المشاكل والبيئات التسويقية لتلك المؤسسات وهذا من خلال بحوث نهاية الدراسة التي يعدها العديد من الطلبة المتخرجين في الكثير من التخصصات.
- العمل أكثر على كسب ثقة المستهلكين وتعزيز علاقاتها بالعملاء والاعتماد على أساليب التسويق الحديثة الأقل تكلفة كالتسويق الالكتروني والكلمة المنطوقة والتميز.
- الخيار التنظيمي: والذي يتضمن تحسين وتطوير أساليب التسيير ورفع المرونة والكفاءة التنظيمية
- العمل على تدنية التكاليف من خلال القضاء على الأنشطة الزائدة والعادم والعمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتجنب الهدر فيها.
- توسيع مصادر التمويل وتنويعها: سواء الذاتية أو فتح رؤوس الأموال أو اللجوء إلى القروض
- اللجوء إلى التحالفات سواء فيما بينها أو بينها وبين المؤسسات الكبيرة، والاعتماد على المناولة والتعاقد من الباطن وغيرها من الصيغ التي تتيح لهذه المؤسسات العمل وتعزيز تنافسية تحميها من مخاطر المنافسة.
- العمل على اختيار مجالات النشاط التي تتميز بفرص تسويقية متنوعة ومتعددة ومتنامية، وعلى هذا يجب على هذه المؤسسات القيام بدراسات الجودة الاقتصادية والاجتماعية والتسويقية لنشاطاتها. كما يمكن أن تعتمد على التنويع في الأنشطة لتقليل مخاطر الفشل.
- ومن أجل التغلب على مشكل التمويل الخاص بتأسيس الشركة أي توفير رؤوس الأموال التي يتطلبها تأسيس المشاريع التي عادة ما تعتبر عائق أمام ظهور هذه المؤسسات، يمكن أن ينطلق الأفراد الذين يحملون أفكار معينة إما من خلال الأموال الخاصة أو بالاشتراك بين مجموعات منهم أو من خلال العمل تحت مظلة ودعم مؤسسات أخرى تضمن توفير لهم التمويل اللازم لمشاريعهم، أو عن طريق الاقتراض والاستفادة من المزايا التمويلية التي تتيحها الدولة.

فهذه الخيارات تعتبر ضرورة أمام هذه المؤسسات كبديل عن دعم الدولة الذي أصبح يتراجع في ظل تراجع مداخيلها الناتجة عن تراجع أسعار النفط، فالاعتماد على القدرات الذاتية وتفعيلها وفتح المجال للمبادرات والعمل على استغلال مختلف الفرص المتاحة، يمكن أن

يفتح أمام هذه المؤسسات آفاقا واسعة للنمو والتوسع، خاصة إذا ما عملت على تنسيق جهودها مع المؤسسات الجامعية ومخابر البحث التي يمكن أن توفر لها خدمات مجانية في مجال الاستفادة من الدراسات التنظيمية التي تبحث عن حلول لمشاكلها والدراسات التسويقية التي تمكنها من فهم بيئتها واكتشاف الفرص المتاحة أمامها، مما يمكنها من التكيف مع البيئة وتحقيق النجاح، كما تتيح لها الاستفادة من مخرجات هذه المؤسسات من الكوادر والبحوث والدراسات ومختلف الاكتشافات، كما يجب على هذه المؤسسات التميز بالمرونة أكثر خاصة فيما يتعلق بتوجيه وتغيير مجالات أنشطتها من القطاعات الأقل فرصا إلى القطاعات التي تتميز بالسخاء من حيث الفرص والمزايا.

خلاصة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية، حيث تساهم في الحد من البطالة والمساهمة في سد فجوة الطلب عن طريق الإنتاج كما تساهم في رفع مداخيل الدولة عن طريق دفع الضرائب، فلها دور تكميلي للمؤسسات الكبيرة فحالات اللجوء إلى هذه المؤسسات والاعتماد عليها كثيرة منها حالة عدم توفر رؤوس الأموال الكافية لإنشاء مشاريع كبيرة كما أن هناك أنشطة يفضل فيها الاعتماد على المشاريع صغيرة، وبالنظر إلى ضرورة وجود هذه المؤسسات فقد حظيت باهتمام الدولة الجزائرية إلى الحد تخصيص لها وزارة تعمل على رعايتها ودعمها وتوفير لها الشروط الضرورية للبقاء والنمو، فنالت بذلك الكثير من الدعم والتسهيلات المالية والجمركية والاستثمارية وإصدار الكثير من القوانين والأحكام التنظيمية التي تساعد على ظهورها وتسهيل عملها ومن اجل ذلك أنشئت لها الكثير من الهيآت التي تعمل على تطبيق تلك الإجراءات.

ورغم الدعم والتسهيلات المالية والاستثمارية التي خصتها الدولة للمؤسسات الاقتصادية وعلى رأسها الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لم تحقق الإقلاع الاقتصادي المنشود ولا تكوين رأس المال اللازم لتحقيق ذلك، وبقي الاقتصاد الجزائري ولا يزال قائم على الريع، ولكن السؤال الذي يبقى مطروح هو لماذا الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية اليوم لم تبني قاعدة إنتاجية رغم أنها مرت بفترات زمنية تميزت بالوفرة المالية وآخرها العقد الأول من الألفية الثالثة وبقيت تعتمد على الاستيراد بدلا من توجيه جهودها ومداخيلها النفطية لبناء قاعدة إنتاجية حقيقية، فنجد على سبيل المثال لم تقم ببناء مصنع للسيارات في حين ظهرت الكثير من الوكالات التجارية التي تعتمد على الاستيراد، فالفترة التي تميزت بالوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وما نتج عنها من ارتفاع المداخيل قد حولها سوء التسيير والتوجيه للموارد إلى نقمة انعكست سلبا على تدمير القدرة الإنتاجية للبلد فالكثير من المؤسسات والمصانع التي ورثتها الجزائر عن فترة الاقتصاد الاشتراكي قد تم تدميرها وتعويض ذلك بالمؤسسات والوكالات ذات الطابع التجاري مما شجع على نمو الواردات مقابل الصادرات ولم يتم تعويضها بمصانع أخرى، كما اثر ذلك على إرادة المواطن في العمل وزرعت عوضا عنها روح الاتكال والاعتماد على دعم الدولة سواء بالنسبة للمؤسسات ورجال الأعمال أو المواطنين العاديين.

ولكن في ظل تراجع أسعار النفط وما انعكس سلبا على إيرادات الدولة وقدرتها على تغطية النفقات واللجوء إلى تقليصها، يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توسيع رقعة الاعتماد على النفس من اجل مواجهة المخاطر والتهديدات التي تصنعها البيئة الحالية والاستفادة من الفرص والمزايا، وهذا بتبني خيارات واسعة أهمها:

- تعزيز الشراكة مع قطاع التعليم العالي والاستفادة من مخرجاته المتمثلة في الكوادر البشرية والبحوث العلمية التطبيقية المنجزة أو القيام بدراسات تخص تلك المؤسسات، من اجل تطوير وتحسين المنتجات وأساليب الإنتاج والتسويق والإدارة وتدريب وتكوين المورد البشري. أو استقطاب الطلبة المتخرجين المتفوقين.
- التركيز على تنمية وتطوير المورد البشري ورفع كفاءته، وتعزيز علاقته بالمؤسسة من اجل رفع الروح المعنوية ورفع قدراته في أداء الأعمال.
- المراهنة على تحسين وتطوير الأداء التسويقي من اجل توسيع الحصة السوقية وتعزيز المركز التنافسي، بشكل يسمح للمؤسسة بتوسيع قدراتها الإنتاجية ومن ثم ضمان موارد مالية إضافية. فانطلاقا من خصائص هذه المؤسسة المتمثلة في صغر الحجم والانتشار المحدود في السوق وقلة الزبائن يمكن لها ابتكار أو اختيار أساليب وسياسات تسويقية تناسب وضعيتها كالاعتماد على التسويق بالعلاقات الذي يركز على تحسين وتنمية علاقات المؤسسة بعملائها ومختلف الأطراف المتفاعلة معها.
- تحسين وتطوير أساليب الإنتاج والمنتجات، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال.
- التركيز على رفع الفعالية التنظيمية من خلال تطوير أساليب الإدارة والتنظيم ودراسة البيئة الداخلية وما يمكن أن تمنحه للمؤسسة في سبيل فهم البيئة الخارجية والاستفادة من فرصها وتجنب تهديداتها.
- اللجوء إلى التكتل والتحالف بمختلف صيغه سواء فيما بينها أو بينها وبين المؤسسات الكبيرة من اجل تعزيز التنافسية ومواجهة مخاطر المنافسة.

- متابعة الفرص التسويقية والاستثمارية التي تظهر في البيئة والعمل على استغلالها، مع ضرورة معاينة المخاطر التي تحملها تلك البيئة وتجنبها قدر الإمكان، بحيث يمكن ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إنتاج ومزاولة نشاط مقبول اجتماعيا مما ينعكس إيجابا على سمعتها ويعزز دورها في المجتمع ومساهمتها في التنمية الاقتصادية.
- توسيع مصادر التمويل والبحث عن مجالات النشاط الأكثر سخاء من حيث الموارد والفرص التسويقية والتي تتميز بمعدل نمو عالي.

لقد اهتمت الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا حظيت من خلاله بالكثير من الدعم المالي والتسهيلات الضريبية والجمركية والاستثمارية، إلا أن تلك السياسة العمياء التي انتهجتها التي لا تميز من خلالها بين المؤسسة التجارية والمؤسسة الإنتاجية قد أدى إلى ظهور ونمو المؤسسات والوكالات التجارية باعتبارها ذات ربح السريع على حساب المؤسسات الإنتاجية في القطاعات ذات الربح المحدود (وذلك أن الدولة تركز على الجانب الاجتماعي فما دامت تلك المؤسسات تساهم في التشغيل فيتم دعمها مهما كان نوعها والقطاع الذي تنشط فيه)، الأمر الذي شجع على نمو الواردات مقابل تراجع معدل نمو الإنتاج المحلي. ولهذا يجب على الدولة أن تميز بين أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الإنتاجية منها والتجارية وبين تلك التي تساهم في تغطية فجوة الطلب وتلك التي تنشط فقط في القطاعات ذات الربح السريع، وعلى هذا الأساس يجب إقرار سياسات الدعم والتشجيع التي يجب تبنها، فنمو المؤسسات في القطاعات الإنتاجية يساهم في بناء قاعدة إنتاجية حقيقية خارج قطاع المحروقات ومن ثم تحقيق الإقلاع الاقتصادي ورفع وتيرة النمو الاقتصادي. كما يجب على الدولة الحد من الدعم المالي المباشر وتقليص منح الامتيازات الضريبية وتعويضه بإصلاح بيئة الأعمال بما يسمح للمؤسسات بممارسة نشاطها والاستفادة من الفرص والمزايا بكل شفافية وعدالة، ومن ثم تصبح السوق مصفاة تميز المؤسسات والأفراد الناشطين والمبدعين من أولائك المتطفلين والفاشلين وعلى هذا الأساس تتحقق آلية السوق في تشجيع العمل وتحسينه.

الهوامش و المراجع المعتمدة

[1]- القانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 .

[2]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي- الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية- مجلة علوم إنسانية العدد 30- سبتمبر 2006- www.ulum.nl.

[3]- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (1995- 2000)

[4]- منى مسغوني، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد:10، 2012، ص127.

[5]- السعيد بريبش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية : حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007، ص73.

[6]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تدابير دعم القروض المصغرة، إحصاءات، 2015، الجزائر، www.andi.dz

[7]- عيسى آيت، 2010، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الشلف، ص 281.

[8]- قلش عبد الله، أهمية التسويق بالعلاقات في تحقيق الميزة التنافسية بالإسقاط على المؤسسات الاقتصادية العربية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الشلف ، 2014، ص226.

[9]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، صندوق النقد العربي، ص ج.

[10]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015، ص120.

[11]- كثافة المنافسة المحلية، مناخ الأعمال، الإحصاءات العربية، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية www.pogar.org

[12]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الواردات، التقرير السنوي 2010، ص09.

[13]- للاطلاع أكثر على سياسات دعم الاستثمار في الجزائر، طالع موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz

[14]- صندوق النقد العربي، النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية، ماي 2017، ص10.

[15]- تقرير بيئة الأعمال 2014، البنك الدولي.

[16]- قلش عبد الله، التسويق بالعلاقات في تحقيق الميزة التنافسية بالإسقاط على المؤسسات الاقتصادية العربية، مرجع سبق ذكره،ص228.

[17]- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات، مارس 2016.

[18]- ياسر محمد زكي، إستراتيجيات التطوير في المؤسسات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص60.

[19]- ناصر خليل، التجارة والتسويق الالكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى2009، ص283.

[20]- ايهاب مقابله، البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة – حالة دولة الكويت، دراسات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 48، 2014، ص37.

[21]- ايهاب مقابله، البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة – حالة دولة الكويت، دراسات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 48،2014، ص20.

[22]- خليفي عيسى، كمال منصوري، مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 17/ 18 أفريل 2006، ص 820

[23]- سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص197.

[24]- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، الكويت، العدد الأول، 2013، ص226.

[25]- خالد حسن علي الحريري، العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، لمؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن "جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة" ،عدن، 11 – 13 أكتوبر 2010.

26- حبيبة مداس، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي: 5-6/ 2013/05، جامعة الوادي.

27- رزيق كمال، عوالي بلال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المؤتمر الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة- الواقع والرهانات- يومي14- 15 نوفمبر 2016، جامعة الشلف.